هي امور لم يتمّ اختيارهما من قبل دول القارة. كما ان توازن القوى في اوروبا يحتكم الى ما تقرره طبيعة التوازن الدولي، في مستواه الكوني بين القوتين العظميين. وبسبب هذه الحقائق، فان نشاط السياسة الخارجية للجماعة الاوروبية المتنامي يتأثر بنظرة هاتين القوتين الى انعكاساتها على التوازن الدولي. وترتفع أهمية هذه الملاحظة بالنسبة الى الولايات المتحدة الاميركية، لكثرة ارتباطاتها الامنية، والسياسية الاستراتيجية، والاقتصادية، مع دول الجماعة[٢٨]. وبالنظر الى تغلغل القوتين العظميين في منطقة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، فان لهما صوتين مسموعين في ما يتعلق بأمور الحرب والسلام من حول القضية الفلسطينية[٢٩].

في ما يتعلق بتأثير الولايات المتحدة الاميركية في السياسة الاوروبية تجاه القضية الفلسطينية، ينبغي الاشارة، بداية، الى وجود قدر من الخلاف بين السياستين، الاوروبية والاميركية، تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي عموماً. وهو خلاف برز متلصّصاً عقب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وصريحاً منذ حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣. فقد كانت الدول الاوروبية اكثر قلقاً على مصالحها الاقرب الى منطقة الصراع، وبخاصة المصالح الاقتصادية والامنية (يلاحظ، مثلاً، ان دول الجماعة تستورد نحو ٦٠ بالمئة من حاجاتها النفطية من الدول العربية، مقابل ما لا يزيد على ستة بالمئة بالنسبة الى الولايات المتحدة الاميركية). ولذا، كانت الاهتمامات الاوروبية بأقرار تسوية للصراع، ومن ثمّ للقضية الفلسطينية، اكثر وضوحاً منها بالنسبة الى الاهتمامات الاميركية، التي أولت عناية خاصة للصراع الدولي في مستواه الاول، اي مع الاتحاد السوفياتي والشرق عموماً. كذلك أيّد الاوروبيون، في عمومهم، التسوية الشاملة للصراع العربي ـ الاسرائيلي، ولم يغالوا في استبعاد الدور السوفياتي مقابل معالجة أميركية مختلفة في هذين الشأنين[٣٠]. وفي هذا الاطار، أبرز مسار السلوك الاوروبي تجاه قضية فلسطين، منذ العام ١٩٦٧، حقيقتين اساسيتين: اولاهما، الاختلاف النسبي مع الرؤية الاميركية الى القضية؛ وثانيتهما، اختلاف القدرة الاوروبية على الحركة المستقلة عن الولايات المتحدة الاميركية، لادخال الافكار والمبادىء المعلنة، بخصوص القضية، الى حيّز التنفيذ. وقد انعكست اطوار العلاقات الاميركية ـ الاوروبية، منذ العام ١٩٦٧، على الاقتراب الاوروبي من القضية الفلسطينية، على نحو يبرز مدلولات هاتين الحقيقتين:

فبين العامين ١٩٦٧ و١٩٧٣، اتّسمت العلاقات الاميركية ـ الاوروبية بدرجة عالية من الانضباط، في اطار دائرة الاطلسي الاستراتيجية وتوتر العلاقات النسبي مع المعسكر الاشتراكي (هذا باستثناء السلوك الفرنسي، الذي كان، ولا يزال، يتوق الى لعب دور عالمي مستقل عن الولايات المتحدة)، وهو ما انعكس في شكل تقيّد اوروبي ملحوظ بالموقف الاميركي من القضية الفلسطينية[٣١]، فأيّدت دول الجماعة «مشروع روجرز»، العام ١٩٧٠، الذي نظر الى القضية في حدود كونها مشكلة لاجئين[٣٢]. ولم يختلف الموقف الاوروبي الخاص المعلن في «وثيقة باريس»، العام ١٩٧١، عن ذلك التوجّه[٣٣]. وهكذا خلت المبادرتان، الأميركية والأوروبية، من أي جوانب سياسية للقضية، ومن أي تصوّر لمشاركة الجانب الفلسطيني في جهود تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

وبين العامين ١٩٧٣ و١٩٨٠، أي بين حرب تشرين الأول (اكتوبر) و«بيان البندقية»، سادت ملامح الانفراج بين العملاقين والمعسكرين، الشرقي والغربي، الأمر الذي وسّع هامش الحركة لدول الجماعة؛ كما برزت خلافات ذات طابع تجاري بين الجماعة الاوروبية والحليف الاميركي؛ كذلك توسّعت عضوية الجماعة بدخول كل من بريطانيا والدنمارك وايرلندا، ممّا شجّع الاوروبيين على تنمية التعاون السياسي فيما بينهم؛ هذا علاوة على ما أبرزته حرب تشرين الاول (اكتوبر) ذاتها من